I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفعت المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 339 مليار ليرة (6 في المائة) لتبلغ 6,070 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول 2016 مقارنةً مع مبلغ 5,731 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2015[2]، وذلك نتيجة الزيادة في (i) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 243 مليار ليرة (7 في المائة)، (ii) معاشات التقاعد بقيمة 65 مليار ليرة (5 في المائة) و(iii) تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 20 مليار ليرة (8 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني– تشرين الأول من الأعوام 2014، 2015 و2016

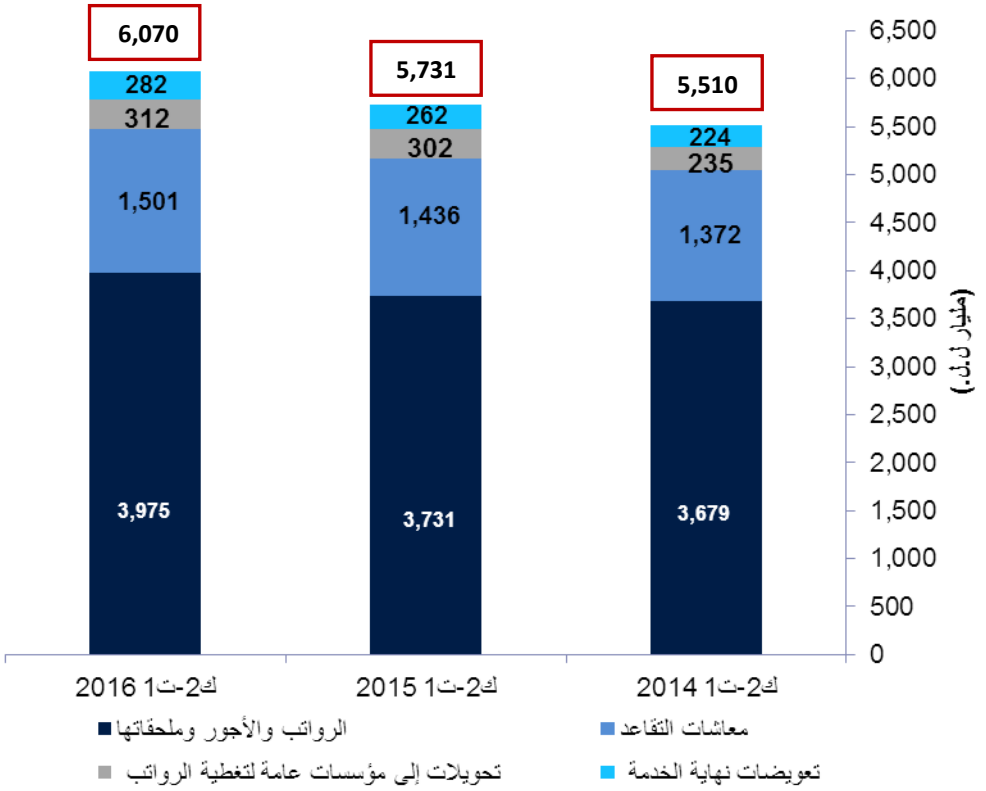

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها تاريخيًا المكوّن الأكبر من النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت نسبة 58 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2014 لتصل إلى نسبة 66 في المائة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول 2015 وترتفع إلى نسبة 67 في المائة في كانون الثاني– تشرين الأول 2016. يمكن تفسير الإرتفاع الأخير بشكل أساسي

[1] تتضمن المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافةً إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2016.

[3] تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

بتوظيف عناصر جدد في الجهاز العسكري مما أدى الى زيادة في فاتورة الرواتب، إضافةً إلى تقلص قاعدة النفقات الجارية التي تراجعت بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2014–2016 نتيجة إنخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان.

مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 32 في المائة منها خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2014، مقارنة مع نسبة 35 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2015 ونسبة 34 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات النفقات الجارية الأولية ومكونات إجمالي النفقات خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016:

الرسم البياني 2: مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني– تشرين الأول من العام 2016

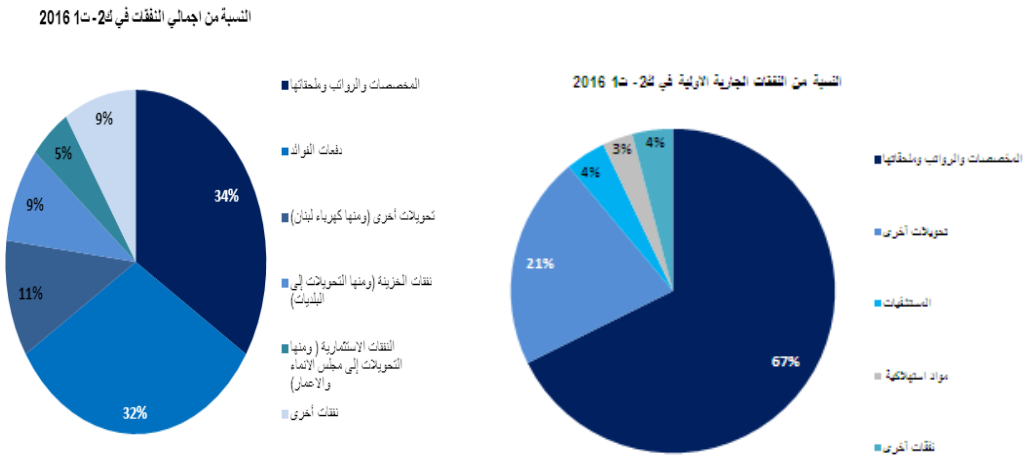

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الاخرى تتضمن الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 243 مليار ليرة (7 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، وذلك من 3,731 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2015[4] بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 51 مليار ليرة و251 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 74 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجهاز العسكري وإنخفاض بقيمة 12 مليار ليرة في اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 75 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (13 في المائة)، النفقات الأخرى (7 في المائة) والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

[4] تختلف الأرقام عن تلك المنشورة في مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2016 بسبب التدوير.

مقارنةً مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2014، ثم ارتفعت إلى 35 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015، لتعود وتنخفض بشكل طفيف إلى 33 في المائة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس:

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2015 وكانون الثاني– تشرين الأول 2016

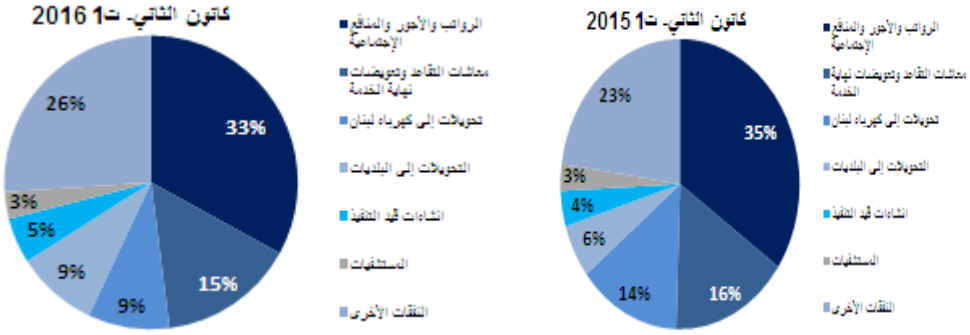

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الأول 2015 وكانون الثاني– تشرين الأول 2016.

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الجهاز العسكري	**1,631**	**1,883**	**65**	**77**	**575**	**501**	**2**	**2**	**2,273**	**2,463**
الجيش	1,033	1,206	39	47	380	336	0	1	1,453	1,590
قوى الأمن الداخلي	455	523	21	22	143	122	0	1	620	666
قوى الأمن العام	111	123	3	3	42	31	1	1	156	158
قوى أمن الدولة	33	31	1	5	11	12	0	0	45	49
الجهاز التربوي	**750**	**801**	**49**	**48**	**0**	**0**	**17**	**34**	**816**	**883**
الجهاز المدني 1/	**286**	**282**	**54**	**59**	**4**	**3**	**34**	**33**	**378**	**377**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**233**	**221**	**233**	**221**
الجمارك 3/									**31**	**30**
إجمالي الإنفاق	**2,667**	**2,966**	**169**	**183**	**580**	**504**	**285**	**290**	**3,731**	**3,974**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، سجلت الرواتب والأجور الأساسية مبلغ 2,966 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2016، وذلك بارتفاع قدره 299 مليار ليرة مقارنةً مع كانون الثاني– تشرين الأول 2015. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة إرتفاع الرواتب الأساسية للجهاز التربوي بقيمة 51 مليار ليرة وللجهاز العسكري بقيمة 251 مليار ليرة. في المقابل، شهدت الرواتب الأساسية للجهاز المدني إنخفاضاً طفيفاً بقيمة 4 مليار ليرة لتصل إلى 282 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2016.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود الإرتفاع البالغ 15 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في كل من الجيش بقيمة 167 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 67 مليار ليرة وقوى الأمن العام بقيمة 30 مليار ليرة، وذلك نتيجة توظيف عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت المدفوعات المخصصة للمتمرنين في قوى الأمن الداخلي إرتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي (i) تراجع بقيمة 17 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن العام، و(ii) إنخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في مدفوعات البعثات إلى الخارج.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 7 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 801 مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع بقيمة 27 مليار ليرة في رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والزيادة بقيمة 28 مليار ليرة في مدفوعات الفروقات. زادت رواتب المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط، وفي التعليم الثانوي بقيمة 3 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. كما إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي والموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 8 مليار ليرة و11 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 14 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي، وانخفاض بقيمة 8 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما بالنسبة للرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في التعليم الثانوي فقد إنخفضت بقيمة 6 مليار ليرة.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

حققت الدفعات لصالح الجهاز المدني إنخفاض بسيط بنسبة 1 في المائة لتصل إلى 282 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016.

من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة العدل على النسبة الأعلى، إذ بلغت 19 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 19 في المائة ومجلس النواب بنسبة 10 في المائة *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الأبرز، بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين 2015 و2016

(مليون ليرة)	ك1-ت2 2015	ك1-ت2 2016	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني خلال 2016
وزارة العدل	52,732	53,831	19%
وزارة الخارجية والمغتربين	63,231	53,061	19%
مجلس النواب	27,759	27,633	10%
وزارة المالية	23,679	27,098	10%
رئاسة مجلس الوزراء	23,239	24,927	9%
وزارة الصحة العامة	17,284	15,979	6%
وزارة الاشغال العامة والنقل	14,313	12,850	5%
وزارة الزراعة	12,250	13,018	5%
وزارة الدفاع الوطني	8,825	8,885	3%
وزارة الداخلية	8,050	8,534	3%
اخرى	34,185	36,169	13%
المجموع	**285,547**	**281,985**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفضت التقديمات الاجتماعية بنسبة 13 في المائة لتسجل 504 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016 بشكل أساسي نتيجة التدني في التقديمات بقيمة 43 مليار ليرة، 22 مليار ليرة و10 مليار ليرة لصالح الجيش، قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام على التوالي، والتي قابلها إرتفاع بسيط بقيمة 1 مليار ليرة في التقديمات لصالح جهاز أمن الدولة.

جاء الانخفاض في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة التراجع في (i) تقديمات الإستشفاء بقيمة 32 مليار ليرة، (ii) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 6 مليار ليرة، (iii) منح الوفاة بقيمة 3 مليار ليرة، (iv) التقديمات الإجتماعية بقيمة 2 مليار ليرة (v) وفي منح الزواج بقيمة 2 مليار ليرة. قابل هذه الإنخفاضات بشكل جزئي إرتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

إنخفضت التقديمات لقوى الأمن الداخلي نتيجة التدني بقيمة 20 مليار ليرة في تقديمات الإستشفاء والتراجع بقيمة 9 مليار ليرة في منح التعليم. قابل هذه الإنخفاضات إرتفاع طفيف في تقديمات الطبابة بقيمة 5 مليار ليرة وفي تقديمات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام نتيجة التدني بقيمة 5 مليار ليرة في كل من منح التعليم وتقديمات الاستشفاء.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE